الصاعد والساقط ونحوهما ونعلق المدح والذم ونحوهما بما يريد لا نفعل دون
اذا سوّد او طوّل وبين سوطه والحجر الذي رمى به ظلما فله بدّ لنا من اثبات
امر قد يتعلق به المدح والذم ولاجله يفرق بين المحتار والمضطر والايضرنا
ان لا يتم لنا عقليته ولنا ان نسميه كسبا اصطلاحا **الجواب**
ان هذا خطر مستبين ومخالفة للمعقول فانكم زعمتم ان ادلة الحجر قطعية وان
ادلة تاثير العبد قطعية بل ضرورية وهذا قاض على القطعيات بالتعارض
وبئس لعمر كنه من النظر وسمة من الانصاف يتحيز من هذا وهل لا
نظر ثم الى ما يتظر العقلا وقلتم ادلة تاثير العبد واختياره ضرورية
كما قد اقررتم به باعترافكم بالفرق الضروري بين حركة الساقط والصاعد
ومتعلقها ليس بضروري والتشكيك لا يكون في الضروري فنعين في
مقابلة سوا استقرنا بالنظر فيه شكا ام لا. وايضا هلا قلتم الدليل على اختيار
العبد ضروري كما سبق فثبت دلالة تاثير الباري تعالى في فعل العبد متعلقا
في الجملة. ويكفي في صحة ذلك خلقه المتاد للعبد خلق المكلف وخلق قدرته
وعلمه وهذا وما رجع اليه المعتزلة منهم لكن على وجه فيه دغل كما يجي في
ذيل هذا البحث على ان التحقيق في جواب هذا التمويل سيقا تبوئه من دون
بطالته بتحقيقه وعثليته ولكن مجملا على الوجه الذي انبنوا فاسمعه
فنقول معنى قولنا كسب وحصل واثر وما شاكل ذلك
انما يراد به في هذا المقام ان يكون للقدرة شيء من العدم الى الوجود ولا يريد
بالشيء امرا حسيا بل ربما يتوسع بما يصح تعلق الامر والنهي والمدح والذم
به كما سترى الى تعليلها بان لا يفعل كما مضى تصحيحه وتوضيحه **فنقول**
هل اخرج العبد بقدرته شيأ من هذا المعنى من العدم الى الوجود وان قلتم
نعم فهو مذهب الخصم لانه كلف الاشارة الى حقيقة مفهوم ذلك الشيء
فانه وابد لا محل النزاع وان افرد هذا القدر فلا نخرجه عن الوفاق وان يقول وابد
تعالى موثر من غير اثر العبد شاهد على صحة التوارد فان هذا ايضا ليس في محل
النزاع هنا وان كان باطلا. وان قلتم لم يخرج العبد بقدرته شيأ من
العدم الى الوجود فمعنى هذا انه لا اثر لقدرة العبد البتة وهو والجبر المحض الذي
اقررتم انه انكار للضروري وتبين ان الكسب لفظ لا معنى له وظهر

خيبة سعي اهله وهو مع ذلك يجيبون بالشق الاخير فحجوا الى الجبر
بادن الماء وهذا التقسيم اعترضه الرازي وغيره من محولتهم وهو كيف
المعتزلة الذب لا يبنوا وهو اوضح من ان تستدل على عاقل او يتلعثم
عنده منصف فضلا عن فاضل وهو الجواب عما ذكروه على جهة
التفصيل والتقرير لهذا الكسب. **وياعجبا** من هذا التعسف الشديد
والميل البعيد ولبئت لهم هنا كما يسوغ لهم هذا ويقبل الوه عليهم
واما مع ركنة ادلتنا الجبرية فلقد يكفي في استيفاء بطلانها
معرفة مرادهم منها واما النقلية فعمومات مخصوصة كمثل
القدم والجمع بين الضدين والنقيضين وغير ذلك من المحالات والعموم
من حيث هو ظني كما هو معروف كيف بعد التخصيص وقد ذكر
هذا ابن الهمام **ولو قال** المعتزلي القرآن شيء على ما علم من اللغة
وان كابروا فيه ايضا والله خالق كل شيء **لقال الاشعري** التقسيم
شيء لا يقبل التاثير لقدمه فخالف الله تعالى كما ذكرنا يقول المفترق
الكذب وسائر النقايص تستلزم عدم حكمة من اسندت اليه
والله واجب الحكمة فخلقها محال فكما عقلت التخصيص من ذاك
فاعقله في ذا هذا لو كان على العموم نترع في هذا المقام **واما**
التقصيل فالمحكي عن الاشعري ومن قلاه انه مع وجود
قدرة حال الفعل الاثيلة ولا اثر لها ولا كفاء سقوط فلذا لم يرضه
نظار اصحابه كما مضى فان وجود هذه القدرة ووجود حرية في يد
الضارب سوا وما تسميتها بقدرة الا مجرد هوس وتلبيس **وقال سعد**
الدين من كتبه وشروحها كالمقاصد وشرحها والتهذيب وشرح النسفية
انه كتعيين احد طرفي الفعل وصرف العبد قدرته وارادته فانه سبحانه اجرى
العادة انه متى فعل العبد ذلك خلق الفعل عنده **وقال** ابن الهمام وغيره
هو العزم المصمم وخلق الفعل عنده عادي وكثيرا يقولون هو الاختيار
والفعل عنده عادي كذلك وهي كلمات متقاربات المعنى وربما
اختلفت العبارات وكثرت التفاسير وغالبها دائر على معنى الاختيار
وما يقاربه **والجواب** هل الاختيار وكخو شيء يصح ان القدرة